٧ سنوات على تأسيس المجلس الانتقالي.. ما الذي تحقق؟

مرحلة فارقة رسخت قيادة موحدة لاستعادة الدولة

ولا تزال مسيرة استعادة الدولة مستمرة..

الأمناء/ عن المشهد العربي بتصرف:

لم يكن تأسيس المجلس الانتقالي قبل سبع سنوات نقطة عابرة في مسار قضية شعب الجنوب، لكنها كانت مرحلة فارقة وفرت لقضية شعب الجنوب العادلة ما كانت تفتقده لخدمة التطلعات الوطنية.

المجلس الانتقالي تأسس في 11 مايو من عام 2017، وقد جاء ذلك بعد أيام قليلة من صدور إعلان عدن التاريخي، الذي كان بمثابة دستور متكامل يرسم النهج الذي يتبعه الجنوب بغية استكمال مسار استعادة الدولة وفك الارتباط.

تأسيس المجلس الانتقالي مثل عنوانًا لمنح الجنوبيين قيادة موحدة ورؤية مؤصلة، على النحو الذي شكل ركيزة أساسية لانتصار أي ثورة ومعالجة أي قضية.

كان هذا المبدأ الراسخ هو المنطلق الذي حرّك المجلس الانتقالي مثل ليمضي في مسار استعادة الدولة وفك الارتباط، على النحو الذي تضمّن التعبير عن تطلعات شعب الجنوب وأهداف ثورته وحقوقه الوطنية الكاملة.

ونجح المجلس الانتقالي في التحدي الأكبر والأهم الذي جرى البناء عليه من أجل تحقيق مكتسبات تخدم قضية الشعب العادلة، حيث عمدت القيادة الجنوبية للعمل على ترسيخ مبادئ وقواعد العمل الوطني المؤسسي.

وساهم هذا المسار في استيعاب مختلف قوى ونخب شعب الجنوب وقدراتها من خلال البناء الهيكلي والتنظيمي للمجلس الانتقالي الجنوبي المحقق لتطلعات شعب الجنوب.

واعتمد هذا المسار الجنوبي على جوهر قضية شعب الجنوب بوصفها قضية أرض وإنسان وسيادة مغتصبة يكافح شعب الجنوب لاستعادتها على كامل ترابه الوطني من المهرة إلى باب المندب.

وترسيخا لهذا المسار، فقد تمحورت أهداف المجلس الانتقالي الجنوبي حول العمل على تحقيق الهدف العام لشعب الجنوب وثورته التحررية، المتمثل في استعادة سيادته ونيل استقلاله وبناء دولته الوطنية الفيدرالية المستقلة كاملة السيادة.

ومع حلول الذكرى السنوية السابعة لتأسيسه، جسّد الواقع الجنوبي أن المجلس الانتقالي وهو يحمل تطلعات قضية شعبه، يمثّل كيانا قياديًا انتقاليًا يرمي إلى العمل على استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة بحدود ما قبل 21 مايو 1990.

ومع مرور سبع سنوات على إطلاقه، فقد تأسس المجلس الانتقالي على عدد من المبادئ الراسخة التي شكّلت العماد الرئيسي لحمل قضية شعب الجنوب على عاتقه.

أحد هذه المبادئ الرئيسية تتمثل في أن المجلس الانتقالي يمثل كيانا وطنيا يحمل قضية شعب الجنوب العربي ومشروعه الوطني التحرري، ومن ثم كان هذا المبدأ الراسخ هو العنوان الحاسم لكل التحركات الجنوبية في هذا الإطار، معتمدًا في ذلك على حاضنة شعبية قوية يتم الارتكان عليها لتعزيز خطوات الجنوب من أجل استعادة الدولة.

في الوقت نفسه، فإن المجلس الانتقالي يُجسد مصالح وتطلعات شرائح وفئات المجتمع بمختلف أطيافهم ومشاريعهم السياسية والفكرية والاجتماعية، وغيرها، وهو ما يُترجم في الحاضنة الشعبية القوية التي تصطف حول القيادة الجنوبية للمضي قدمًا في المشروع الوطني. تأسيس المجلس الانتقالي اعتمد على أطر قيادية تضم مختلف شرائح المجتمع وأطيافه ومكوناته سواء الثورية أو السياسية أو الاجتماعية أو المهنية، وهو ما جعل الجنوبيين يصطفون على قرار واحد ومصير مشترك وهو استعادة الدولة.

وهذا العدد يتضمن أن يسود في الجنوب تفاوت وجهات النظر والرؤى السياسية، لكن القاسم المشترك يتمثل في المصلحة الوطنية التي تجتمع عليها كل الأطياف الجنوبية، تحت لواء حلم استعادة الدولة وفك الارتباط.

في الوقت نفسه، فإنّ الكلمة العليا في الجنوب هي للشعب الذي يملك السيادة الأولى والأخيرة، وسيكون له القوى الفصل في أي انتخابات يتم إجراؤها في الفترة المقبلة ضمن أي استحقاقات تنسجم مسار المشروع التحرري الجنوبي.

وطنيًا أيضًا، فإن المجلس الانتقالي لا يمكن النظر إليه بكونه حزبًا أو مكونا سياسيًا أو اجتماعيًا أو فئويًا أو نخبويًا، له مشروع سياسي خاص بأعضائه وأتباعه ومناصريه.

لكن المجلس الانتقالي هو إطار قيادي وطني ينظم وينسق قدرات وإمكانيات قوى ونخب الشعب وأفراده صوب تحقيق أهدافه وتطلعاته.

ويساهم ذلك في جمع الجنوبيين على كلمة واحدة، باعتبار أن الغاية التي يتم التحرك على أساسها هو العمل على تحقيق حلم استعادة الدولة.

توجيهات حكومية بفرض البطاقة الشخصية (الذكية) في الجنوب

الأمناء/ خاص:

كشفت وثيقة رسمية عن توجيهات حكومية لفرض البطاقة الشخصية "الذكية" بين المواطنين بالمناطق المحررة، على الرغم من صمتها إزاء رفض شركات الاتصال والصرافة التعامل بها.

ودشنت الحكومة، مطلع ديسمبر من العام الماضي، العمل لإصدار البطاقة الشخصية بالشريحة الذكية، في خطوة أثارت الجدل حينها جراء الغموض الذي اكتنف تفاصيل المشروع وكذا الشركة المنفذة له.

وجاءت هذه الخطوة من قبل الحكومة، عقب فشلها في انتزاع منظومة الأحوال المدنية الحالية من يد مليشيا الحوثي الإرهابية في صنعاء، وبقاء تحكمها في إصدار الأرقام الوطنية والبطائق الشخصية للمواطنين بالمناطق المحررة.

وبحسب تصريح سابق لرئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بالعاصمة عدن اللواء سند جميل سعيد، في أغسطس من العام الماضي، فإن عمل المصلحة في عدن وفروعها بالمناطق المحررة وقاعدة البيانات لا يزال خاضعا ومرتبطا بالإدارة العامة للمصلحة التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء.

وتسبب ذلك خلال السنوات الماضية في عرقلة حصول المواطنين بالمناطق المحررة على رقم وطني (بطاقة شخصية جديدة) أو حتى تجديد المنتهي منها، حيث كان يتطلب الأمر انتظار الحصول عليها من صنعاء لأسابيع.

وبحسب وثيقة رسمية، أصدر رئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك، الأحد، تعميما إلى محافظي المحافظات المحررة، أكد فيه أهمية حصول المواطنين على الهوية الوطنية الجديدة (البطاقة الشخصية الذكية).

لافتاً إلى أن ذلك يأتي في إطار توجهات الحكومة في إنجاز العديد من الإصلاحات لحماية الاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين،

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء
((تعميم))
إلى/ السادة الوزراء
وإلى/ السادة محافظي المحافظات
المحترمون
المحترمون
تحية طيبة..
من الأهمية حصول المواطن اليمني على الهوية الوطنية الجديدة (البطاقة الشخصية الذكية) التي لم تعد تقتصر على التعريف بحاملها أو التثبت من شخصيته فحسب، بل تكمن أهميتها بأنها أصبحت هي الوثيقة التي تمنح حاملها العديد من التسهيلات لدى مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، والحصول على الخدمات الأساسية بكل سهولة ويسر، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات موحدة وموثوقة، يعتمد عليها في كافة المجالات.
وفي إطار توجهات الحكومة في إنجاز العديد من الإصلاحات لحماية الاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وكذا بهدف استخدام التقنيات الحديثة للهوية الوطنية تمهيداً لإنهاء العديد من الاختلالات السابقة.
ونظراً لتميز العمل بالبطاقة الشخصية الإلكترونية الذكية، وربطها بتقديم كافة الخدمات، والمعاملات، والتسهيلات الحكومية، وغير الحكومية..!
يتم التوجيه بالتنسيق مع قيادة وزارة الداخلية، ومصلحة الأحوال المدنية لاستكمال إجراءات حصول الموظفين والمتقاعدين، على بطائق الهوية الوطنية الذكية في نطاق إشرافهم، خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخه كحد أقصى..!
وشكراً..!
د. أحمد عوض بن مبارك
رئيس مجلس الوزراء
صورة مع التحية إلى:
- معالي رئيس وأعضاء المجلس الموقر
- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- أمين عام مجلس الوزراء
CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

وكذا بهدف استخدام التقنيات الحديثة للهوية الوطنية تمهيداً لإنهاء العديد من الاختلالات السابقة.

ووجه بن مبارك المحافظين بالتنسيق مع قيادة وزارة الداخلية، ومصلحة الأحوال المدنية لاستكمال إجراءات حصول الموظفين والمتقاعدين، على بطائق الهوية الوطنية الذكية في نطاق إشرافهم، خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخه كحد أقصى.

اللافت في تعميم رئيس الوزراء كان إشارته إلى أن البطاقة الذكية لا تقتصر على التعريف بحاملها أو التثبت من شخصيته، بل قال بأن أهميتها بأنها "تمنح حاملها العديد من التسهيلات لدى مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية والحصول على الخدمات الأساسية بكل سهولة ويسر".

وهو ما يناقضه الواقع بعد نحو 6 أشهر على تدشين هذه البطاقة، وفق ما يقوله المواطنون الذين حصلوا على البطاقة الذكية في المناطق المحررة، من رفض التعامل بها من قبل بعض الشركات والجهات التي تخضع إدارتها لسلطة جماعة الحوثي في صنعاء.

مؤكدين بأن شركات الاتصال العاملة بالمناطق المحررة ترفض التعامل بها في الحصول على شرائح جديدة أو استخراج "بدل فاقد" وتصر على التعامل بالبطاقة القديمة، كما أن أغلب شركات الصرافة وشبكات التحويل التي تدار من صنعاء ترفض التعامل بها.

وهو ما يجبر المواطنين على استمرار استخدام البطاقة القديمة، خاصة فيما يتعلق بموضوع الاتصالات في ظل غياب أي شركات اتصال تعمل بالمناطق المحررة وتخضع لسلطة الحكومة في عدن، فجميع شركات الاتصال تخضع لسلطة الحوثي بصنعاء.

ويرى المواطنون بأن صمت الحكومة إزاء رفض الشركات والجهات العاملة في المناطق المحررة التعامل بالبطاقة الذكية، يؤشر إلى وجود توجيهات حوثية بعدم التعامل معها، وهو ما يعد تحدياً لسلطة الحكومة وإهانة لمركزها القانوني والسيادي يستوجب إجراءات صارمة لا تهاون فيها.

الأمناء
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: د. سالم لعور
alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175